

نظريات التجارة الدولية و سبل تحرير التجارة الخارجية

المبحث الأول: النظريات المؤسسة للتجارة الدولية

تبحث نظريات التجارة الدولية في أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة ومن أجل هذا تتعرض النظريات لشروط تقسيم العمل الدولي وتتخصص الدول في مختلف وجوه النشاط الإقتصادي، كذلك تتعرض النظريات لكيفية توزيع الفوائد الناجمة عن تقسيم العمل الدولي بين الدول المشتركة في ذلك التقسيم، وأخير تتعرض النظريات لأسباب تخصص الدول المشتركة في تقسيم العمل الدولي في إنتاج سلعة معينة.

المطلب الأول: -النظريات الكلاسيكية:

a-نظرية التكاليف المطلقة (آدم سميث A.Smith)

أهتم الإقتصاديون الكلاسيك بالتجارة الخارجية وقرروا أن أسباب قيامها والنتائج التي تترتب عليها تختلف اختلافا كبيرا عما يحدث في التجارة الداخلية، وقرروا أن تكاليف إنتاج السلع تحدد قيمتها العمل المبذول في إنتاجها، فإذا زادت قيمة السلع عن قيمة العمل المبذول في إنتاجها تحولت عوامل الإنتاج إلى إنتاج تلك السلع وتركزت السلع التي تقل قيمتها عن قيمة العمل المبذولة فيها، وهذا مبني على قابلية عوامل الإنتاج للتحرك من صناعة إلى أخرى إن أن تتساوى عوائد عوامل الإنتاج في الصناعات كلها وبهذا يصل الإقتصاد القومي إلى وضع التوازن العام، لكن إن جاز هذا في البلد الواحد فلا يجوز بين الدول التي تفصلها حدود. ولقد قرر آدم سميث أن التجارة الدولية تقوم أساسا لتصريف الفائض المحلي وللتغلب على ضيق السوق المحلية وبذلك يدخل الإنتاج في مرحلة الإنتاج الكبير وتستفيد الدولة من التخصص والتقسيم الدولي للعمل، ولقد جاء آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" بعدة انتقادات لهدم آراء تجاريين فيما يتعلق بمصدر الثروة وهو الذهب وأن الوسيلة للحصول عليه هو التجارة الخارجية وبين أيضا أن الذهب ليس ثروة في حد ذاته وإنما قيمة تتمثل في مقدار ما يستطيع الحصول عليه من سلع وخدمات وهي تكثر أو تقل حسب سعر الذهب، وقد وضع آدم سميث أسس السياسة الإقتصادية الكلاسيكية في مبدأ الحرية الإقتصادية ("دعه يعمل، دعه يمر") وبين المزايا التي تنشأ

من التخصص وتقسيم العمل، ثم قام بتطبيقه على التجارة الخارجية. وأساس دعوى آدم سميث للتخصص والتقسيم الدولي للعمل هو الإنتاج من سلعة معينة في دولة ما إذا تتمتع بميزة مطلقة أي نفقة مطلقة أقل، فإن هذا كافياً لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة والدول الأخرى الذي تتمتع بميزات مطلقة أخرى أو نفقة مطلقة أقل في إنتاج سلع أخرى فيحدث التبادل بينهما.

-الفرع الأول: نظرية التكاليف النسبية (ديفيد ريكاردو D. Ricardo)

أورد ريكاردو نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه في "الإقتصاد السياسي والضرائب". ولقد استعرض ريكاردو ما ذهب إليه آدم سميث أن التجارة الخارجية بين دولتين ستعود بالفائدة عليهما إذا كان لإحدهما ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج إحدى السلعتين محل المبادلة وكانت للدولة الأخرى ميزة مطلقة على الدولة الأولى في إنتاج السلعة الثانية، وأوضح أنه ستوجد فائدة لكل من الدولتين في التجارة الخارجية حتى ولو كان لأحد الدولتين ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج السلعتين وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في سلعة وهكذا فإن التخصص الدولي وقيام التجارة بين الدول لا يتوقف على مقارنة الميزة المطلقة لمختلف الدول في إنتاج السلعة الواحدة وإنما هي مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين. وبنى ريكاردو نظريته في التجارة الدولية على نفس الأسس الذي بنى عليها نظريته في القيمة، فقيمة أية سلعة في رأيه إنما تتوقف على ما بذل في إنتاجها من عمل، على أساس أن هناك علاقة تربط بين قيمة السلعة وتكاليف إنتاجها، وهو في هذا يفترض أنه لا يوجد إلا عنصر واحد من عناصر الإنتاج وهو العمل وإن قيمة السلع تتناسب مع ما بذل فيها من عمل بحيث أنه إذا كانت الوحدة من سلعة معينة يلزم لإنتاجها ستون يوماً وكانت الوحدة من سلعة أخرى تحتاج أكثر يوماً لإنتاجها فإن قيمة السلعة الثانية أعلى من قيمة السلعة الأولى. ويوافق ريكاردو آدم سميث على أن قاعدة النفقات المطلقة تعطي ميزة مطلقة فيما يختص بإنتاج سلعة معينة، ولكنه يحدد تلك القاعدة بالنسبة للتجارة الداخلية، أما التجارة فإن قاعدة النفقات المطلقة لا تفسر كيفية قيام التداور بين الدول المختلفة وهنا يبدأ تحليل ريكاردو في النفقات النسبية.

الفرع الثاني: نظرية القيم الدورية (جون ستوارت ميل JOHN STUART MILL)

عجز ريكاردو عن السير في نظريته ليحدد معدلات التبادل الدولي، ولذلك فإن "جون ستوارت ميل" حلل الكيفية التي تحدد بها المعدلات التي ستتبادل بها السلع وكذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة وتخصص فيها وتتبادلها بسلع أخرى لا تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية، وقد أورد جون ستوارت ميل نظريته في القيم الدولية من خلال كتابه « مبادئ الإقتصاد السياسي. »

-الفرع الثالث: نظرية الطلب المتبادل (مارشال -ادجورث / MARCHAL)

EDG WORTH

ترجع فكرة الطلب المتبادل إلى "جون ستوارت ميل" وتتلخص فكرة الطلب المتبادل في أنه عرض إحدى طرفي المبادلة للسلعة التي ينتجها هو في الواقع يمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الآخر، وكذلك فإن عرض الطرف الآخر للسلعة التي ينتجها هو في الواقع يمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الأول، ويتحدد معدل التبادل الفعلي نتيجة لإلتقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين، أي نتيجة لإلتقاء الطلب المتبادل. وقد قام "الفريد مارشال" بتحليل فكرة "ميل" في الطلب المتبادل ثم قام "ادجورث" باستكمال ما أبداه "مارشال"، وبناء على فكرة الطلب المتبادل فإن منحنيات الطلب المتبادل تحدد سعر التبادل الدولي.

بدأ نقد النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية من واقع الفروض التي استندت إليها، فكانت تفترض أن التبادل التجاري بين الدول إنما يتم على أساس المقايضة، وانصببت كل التحليل على حالة دولتين لا تنتجان إلا سلعتين، وتجاهلوا تكاليف النقل، وإن عناصر الإنتاج تتمتع بالسيولة الكاملة داخل الدولة الواحدة، وإن الإنتاج يخضع لقانون النفقات الثابتة، وإن قيمة المبادلة تتحدد على أساس العمل المبذول في إنتاج السلعة.

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية

نتيجة للنقد الذي تتعرض له النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، وذلك لتبسيطها، وفروضها غير الواقعية، فهي أو لا تفترض وجود دولتين في التعامل وسلعتين أيضا.

ففي الواقع لا يعبر عن قيمة أي سلعة بسلعة أخرى ولكن بثمان نقدي، والإنتاج لا ينحصر في سلعتين وإنما في كثير من السلع، والنظرية أيضا تفترض سريان قانون النفقة الثابتة ولا تبحث بالتالي في زيادة الإنتاج، نتيجة لخضوعه لتزايد أو تناقص التكاليف، كما أن النظرية وإن أشارت لعدم قدرة عوامل الإنتاج في داخل الدولة الواحدة بين مختلف فروع الإنتاج. وقد قام مجموعة من الإقتصاديين من أمثال Lonfield, Taussig, Edgworth, Senior بتوسيع نطاق النظرية واستبعاد فروضها المبسطة. إذا قامت التجارة بين بلدين فلا بد من أن تقوم علاقة معينة بين مستوى الأجور فيها هذه العلاقة تتحدد بالعلاقة بين مستوى إنتاجية العمل في البلدين.

الفرع الأول: -نظرية وفرة عوامل الإنتاج (هيكش أولين Hecksher - Ohlin)

تفسر النظرية الكلاسيكية السبب في قيام التجارة الخارجية بين الدول وهو اختلاف النفقات النسبية في إنتاج السلع، ولكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة لأخرى ونظرا لأن النظرية الكلاسيكية تقوم على أساس اعتبار العمل أساس لنفقة السلعة، وإن التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة، فقد قام "هيكشر" بتحليل هذه الفروض التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية. وقد رفض "أولين" الفروض التي قامت عليها النظرية وهي اعتبار العمل أساس لقيمة السلعة وأنه يجب تطبيق الأسعار وأثمان عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة، فالتفاوت في قيمة السلع لا يرجع إلى التفاوت فيما أنفق على السلعة من عمل، ولكن فيما أنفق من عناصر الإنتاج على السلعة.

بين "أولين" أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة لا للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وإنما تقوم للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي في أسعار السلع المنتجة. وترجع أهمية نظرية وفرة عوامل الإنتاج في تطبيق نظرية الثمن والتوازن التي تستخدم في نظرية العرض والطلب على نظرية التجارة الخارجية. يرى "أولين" أن سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة هذا الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج إنما يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، وينعكس هذا كله في الاختلاف في أثمان السلع المنتجة، وهكذا سيوجد دولا

ستتخصص في إنتاج سلع معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها وإن هذا الميزة ترجع لاختلاف اسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها. تقوم التجارة لإختلاف النفقات النسبية، ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة و تستفيد من مزايا الحجم الكبير للإنتاج وهكذا يتضافر العاملين عامل وفرة عوامل الإنتاج وعامل الحجم الكبير.

المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية

المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية في إطار اتفاقية الجات.

ضمت اتفاقية الجات من حيث الدول الموقعة عليها دول مختلفة، منها المتقدمة والنامية، ومنها ماهي ذات اقتصاد حر، وأخري ذات اقتصاد مشترك.

وقد أخذت الجات في إعتبارها الفوارق الهائلة بين الدول الصناعية المتقدمة والنامية أو الأقل نمواً مفسحة المجال لهذه الدول لعقد إتفاقيات تفضيلية لصادراتها للدول المتقدمة.

- 1/ في العام 1947م قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بإنشاء اللجنة الاقتصادية الأوروبية. كما تم تشكيل لجان إقليمية تابعة للأمم المتحدة وهي:
- (أ) اللجنة الاقتصادية لدول آسيا والشرق الأقصى.
- (ب) اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية.
- (ج) اللجنة الاقتصادية الإفريقية.

حيث كان الهدف من تكوين هذه اللجان دراسة مسائل التجارة الدولية وقواعدها، مثل التحكيم التجاري والتكامل الاقتصادي.

ثانياً: جولة نيس عام 1949م () حيث انعقدت تحت إشراف اتفاقية الجات في مدينة نيس الفرنسية واتفقت هناك 13 دولة من الدول الأعضاء في الاتفاقية (أطلق عليها اسم الاطراف المتعاقدة) علي تخفيض التعريفات الجمركية علي 500 سلعة.

2/: جولة توركاوي عام 1950م :

عقدت في إنجلترا حيث تبادلت 38 دولة عضواً في الجات تخفيضات جمركية علي 8700 سلعة مؤدها تخفيض قرابة 25% من قيم التعريفات المتفق عليها عام 1948م واستمرت تلك الجولة

طوال الفترة الواقعة بين سبتمبر 1950م وإبريل 1951م.
3: **جولة جنيف** عام 1956م :

والتي تمخضت عن خفض التعريفات الجمركية بلغت قيمتها 2,5 مليار دولار واختتمت في مايو في ذلك العام.
4: **جولة ديلون** عام 1960م :

والتي سميت على اسم وكيل وزارة الخارجية الامريكه دوغلاس ديلون الذي اقترح إقامتها وضمت 26 دولة اجتمع ممثلوها في جنيف وتركزت مفاوضاتهم علي تنسيق اتفاقات التعريفه مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية وانتهت هذه الجولة في يوليو عام 1962م وإقرار 4400 امتياز تعريفي يغطي تعاملات تجاربه بقيمة 4,9 مليارات دولار كما أقرت هذه الاتفاقية مبدأ التعويضات للدول التي خيرت تجارياً من إنشاء المجموعة الأوروبية.
5: **جولة كنيدي** عام 1964م :

والتي سميت باسم الرئيس الأمريكي جون كنيدي الذي اغتيل في تلك الفترة وعقدت في جنيف ايضاً وقد أسفرت عن تخفيض عالمي للتعرفة الجمركية بنسبه تقترب من 30% علي المنتجات الصناعيه وتحدد جدول زمني لهذا التخفيض يبدأ في عام 1968م حتي عام 1972م كما صيغت عدة إجراءات لمكافحة سياسة الإغراق وتم التوصل ايضاً الى مجموعة اتفاقيات دوليه لتنظيم أسواق الحقول الزراعيه وقد وقعت 62 دولة مشاركة فيها تضطلع بنحو 75% من التجارة الدولييه علي الفصل الأخير في هذه الجولة في يونيو في عام 1967م وقدرت قيمة التعريفات التي تم الأنفاق علي امتيازاتها آنذاك بأربعين مليار دولار.

/ **جولة طوكيو** عام 1973م :

والتي عقدت علي مستوى الوزراء في العاصمة اليابانية ومن ثم انتقلت إلي مقر الاتفاقية في جنيف وشاركت فيها 102 دولة تفاوضت حول اتفاقيات تتعلق بضرورة إزالة الحواجز غير الجمركيه التي تعوق التجارة واستبدالها بحواجز صناعية هدفها الحماية التجارية بأساليب غير التعرفة الجمركية، مثل تحديد المواصفات الفنية للسلعة أو اشتراط مستوى معين من الأمان الطبى أو

الصحي، ووضع قيود في مجال منح تصاريح الاستيراد والتصدير وتقديم الدعم السعري للمنتجات الوطنية وخاصة الزراعية.

وقد نجحت جولة طوكيو في تخفيض التعريفات الجمركية المباشرة للمنتجات الصناعية التي تحمل شهادات منشأ من تسع دول صناعية كبرى. فقد شاركت تسع وتسعون دولة في جولة طوكيو وفي نوفمبر عام 1979م تم التوصل إلى اتفاقات تتناول وضع إطار قانون لسلوك التجارة الدولية ويتضمن الاعتراف بالمعاملات الجمركية وغير الجمركية، لمصلحة الدول النامية وفيما بينها، وتتمثل المعاملات غير الجمركية في الدعم والرسوم الجمركية المضادة والحواجز التكنولوجية أمام التجارة وإجراءات منح الرخص كما تم الإتفاق على تحرير التجارة في الطيران المدني وإحتوت الاتفاقات علي شروط تفضيلية للدول النامية.

المطلب الثاني: إنشاء منظمة التجارة العالمية: منظمة التجارة العالمية: 1994

يعتبر إنشاء منظمة التجارة العالمية الجات تعبيراً صادقاً ورغبة أكيدة عن أمني أشخاص الجماعة الدولية نحو تأسيس توازن قانوني في العلاقات، والإقرار بوجود حد أدنى من القواعد لتنظيم التجارة الدولية العابرة للحدود، كما أن الدول بإتفاقها على حد أدنى من القواعد فيما بينها تفصح عن إقتناعها ورغبتها في وضع أسس للعلاقات الدولية.

التطور التاريخي لإتفاقية التعريفات الجمركية والتجارية الجات:(GATT)

حاولت الدول بعد الحرب العالمية الثانية وهي بصدد تنظيم العلاقات الدولية الإقتصادية تأسيس منظمة التجارة العالمية بمقتضى ميثاق هافانا لسنة 1948 ولكن نتيجة لرفض الولايات المتحدة الأمريكية التصديق على الإتفاقية وتخلي دول أخرى عنها لم يكن ممكناً سريان الميثاق لذلك إكتفت الدول بالإبقاء على ما سبق الإتفاق عليه في سنة 1974 بشأن تحرير التجارة الدولية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية والعقبات التي تعرفل حركة التجارة الدولية بموجب الإتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، إلا أن الإتفاقية كانت محل إنتقادات عديدة من أهمها أن إتفاقية سنة 1947م إقتصرت على تجارة السلع دون غيرها من قطاعات التجارة الدولية كالخدمات وحقوق الملكية الفكرية بل أن بعض السلع لم تخضع للإتفاقية بشكل كامل وشامل كالمنتجات الزراعية والمنسوجات القطنية الى جانب خروج بعض الدول من قواعد الجات بالإلتجاء الى الإستثناءات كوسيلة للتحلل من قواعد الإتفاقية ثم أن أحكام الجات لم تكن عالمية التطبيق نظراً الى

وجود دول كانت تتبنى النظام الإشتراكي وهو نظام مناقض يقيد حرية التجارة الدولية, وأخيراً كان النظام التنظيمي للجات يفتقد المقومات القانونية اللازمة لأداء دوره في تأسيس منظمة عالمية, تملك من الإختصاصات ما يمكّنها من الإشراف على تنفيذ قواعد الجات بفاعلية وإقتدار. كانت الإنقادات السابقة ماثلة أمام الدول الأطراف في دورة اورجواي التي إنتهت الى توقيع 117 دولة لوثيقة في مراكش في الخامس عشر من أبريل عام 1994م على إتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية.(OMC)

المطلب الثالث: المبادئ التي تقوم عليها الاتفاقية: محاضرة الحصة القادمة.

- مبدأ الدولة الأكثر رعاية
- مبدأ المعاملة الوطنية.
- مبدأ التخفيض العام المتوالي للرسوم الجمركية.
- مبدأ حظر فرض القيود الكمية على الواردات والصادرات.
- مبدأ الشفافية.